الصورة عبر الانترنت التجاوزات و الحماية

أ/ فندو شي ربيعة
قسم علوم الإعلام و الاتصال
كلية الآداب و اللغات و العلوم الإنسانية و الاجتماعية
جامعة المدية

rabia.fendouchi@yahoo.fr

Résumé

Les développements technologiques récents ont permis l'émergence des photos numériques sur internet qui prennent les caractéristiques des propriétés de ce moyen de communication numérique suivants au-delà de l'unité distincte et le lieu et la participation interactive, la synchronisation et l'a synchronisation, la personnalisation .... Et malgré l'importance de l'image sur Internet; elle peut être exposée à certains des abus tels que la contrefaçon et le piratage, ou utilisée dans les pratiques négatives, comme la pornographie, la violation de la vie privée, la propagande, la rumeur électronique ...

Les pratiques négatives de l'image qui sont exposées à travers l'Internet ou les causes relèvent de la cybercriminalité, où la protection est difficile en raison de contraintes techniques et juridiques et de son dépassement des frontières géographiques. Cependant, il ya des tentatives pour consolider la

sécurité de l'Internet en général, et l'image en particulier. D'autant plus, qu'on ne peut pas imaginer les pages WEB sans images .

ملخص :

أتاحت التطورات التكنولوجية الحديثة ظهور الصورة الرقمية عبر الأنترنت التي تأخذ سماتها من الخصائص الاتصالية لهاته الوسيلة المتميزة بتجاوز وحدة المكان و بالتفاعلية و المشاركة ، التزامنية و اللاتزامنية ، التشخيص و الجماهيرية ... و على أهمية الصورة في الأنترنت ؛ يمكن أن تتعرض إلى بعض التجاوزات مثل التزوير و القرصنة أو تستخدم في ممارسات سلبية مثل الصور الإباحية ، انتهاك الحياة الخاصة ، الدعاية و الإشاعة الالكترونية...

إن الممارسات السلبية التي تتعرض لها الصورة عبر الأنترنت أو التي تكون سببا فيها تندرج ضمن الجرائم الالكترونية ، حيث يصعب حماية الصورة بسبب المعوقات التقنية و القانونية وتجاوز الوسيلة الحدود الجغرافية . غير أن هناك محاولات لتكريس الأمن للأنترنت بصفة عامة و الصورة بصفة خاصة بما أنه لا يمكن تصور صفحات واب بدون صور

مقدمة :

أفرز تسارع حركة التطور التكنولوجي تغيرات واضحة في مختلف النشاطات، بفضل إمكانية تحقيق المزج فيما بين ثورات المعلومات والاتصال و الحاسبات ؛ فأدت إلى ميلاد ما يعرف بالتقنية الرقمية التي أتاحت تبادل اللغة والبيانات بين تكنولوجيا وسائل الاتصال وتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ؛ مما سمح بترجمة المعلومات بكافة أنواعها إلى رموز مثل الصوت والنص والصورة أيضا، سيما أن هذه الأخيرة تحمل من المعلومات والمعطيات ما يجعلها لا تقل أهمية عن البيانات والوثائق المكتوبة .

إن التلاقي بين الحاسبات و البرمجيات و الكاميرات ولد ما يعرف بثورة التصوير الرقمي الذي يمكن تعريفه على أنه:" حفظ الصور في صيغة رقمية، أي على هيئة ملفات يمكن عرضها باستخدام الكومبيوتر.. و كان يمكن أداء تصوير مجموعة من الصور باستخدام كاميرا ضوئية عادية ثم تحميض تلك

الصور و طباعتها ، ثم باستخدام ماسح ضوئي(سكانير) وتحويل تلك الصور إلى ملفات . و لكن الطريقة الأسرع و الأسهل للحصول على الصور بطريقة رقمية هي استخدام الكاميرا الرقمية " [1] .

و يرى المختصون أن التصوير الرقمي حقق العديد من المزايا مثل :

- عدم وجود حاجة لشراء فيلم التصوير
- وسائط التخزين قابلة لإعادة الاستخدام
- إمكانية تصفح الصور بمجرد التقاطها
- الجودة العالية للأنظمة البصرية للكاميرا و عدساتها .
- إمكانية إجراء التعديلات على الصور قبل و أثناء و بعد التصوير
- عدم فقدان الجودة أثناء نسخ و نقل البيانات
- إمكانية طباعة الصور و إصدارها في الشكل الورقي
- إمكانية الحفاظ على الصور في الوسائط الالكترونية المختلفة و تحميلها من جهاز إلى جهاز
- سهولة إدراج الصورة داخل مستندات برامج الكمبيوتر أو إرسالها عن طريق البريد الالكتروني أو نشرها داخل مواقع الويب فيستطيع أي شخص الاطلاع عليها [2].

وهكذا أصبحت عملية التصوير متاحة للجميع و ليست حكرا على المصورين بما أن مصممي الصور أو المصورين الرقميين – كما أصبحوا يسمون – يملكون القدرة على إلغاء صور، و التقاط غيرها في الزمن الآني إذا وجدوا أنها غير ملائمة. و يمكن الإطلاع عليها من خلال شاشة صغيرة داخل الكاميرا ذاتها، أو مشاهدتها على التلفزيون، أو تحميلها على جهاز الكمبيوتر، أو على وسائط الكترونية أخرى مثل الأقراص المضغوطة أو قرص الفلاش... ، بل و لهم القدرة على تداولها عبر المواقع الالكترونية في الأنترنت ...

أولا : إعداد الصورة عبر الأنترنت

بفضل قدرات الحاسب الآلي على التخزين الرقمي للصور عن طريق تحويل الصورة إلى تيار متصل متماثل من النبضات الكهربائية التي يتم تقطيعها إلى عينات صغيرة جدا و ترقيمها وفق الأرقام المكافئة الثنائية التي تتكون من الرقمين الصفر و الواحد، مما يسمح لقرص الذاكرة على الحاسب باستقبالها و تخزينها ثم إعادة عرضها ؛ انتشرت الصورة عبر الأنترنت بشكل سريع . فالمواقع الالكترونية تعج بملايين الصور من كل الأنواع حتى أضحت من العناصر الأساسية المكونة لها .

و تعرف الصورة الرقمية على أنها " عبارة عن سلسلة طويلة من الأصفار والآحاد التي تمثل كل النقاط الملونة الصغيرة أو ما يسمى بالبيكسل و التي تشكل مجتمعة الصورة " ، حيث تتكون كل صورة رقمية على الكمبيوتر من البيكسل و هو أصغر وحدة في الصورة . و كل صورة هي مصفوفة تحتوي على صفوف و أعمدة من البيكسلات ، و كلما زاد عدد هذه الأخيرة كلما كانت الصورة أوضح .

تنقسم الصورة الرقمية إلى :

1- صورة ثنائية : و هي الصورة التي تحتوي على اللونين الأبيض و الأسود فقط ، و يحمل كل بيكسل بها إما الصفر أو الواحد .

2- صورة متدرجة الرمادي : هي الصورة التي تحتوي على اللونين الأبيض و الأسود مع تدرجات الرمادي ، حيث يمثل الواحد اللون الأبيض و الشدة عندما تكون (256) فإن اللون لهذه البيكسل يكون أسود . و عند تمثيل هذه الصورة على الكمبيوتر تمثل عن طريق أعمدة و صفوف متساوية من البيكسلات ، كل بيكسل بها (8) بيت . تحدد الشدة من (0) إلى (255) .

3- الصورة الملونة : هي الصورة الرقمية التي تدعم الألوان عن طريق

تخصيص ثلاث خانات بكل بيكسل لتحديد شدة الثلاثة ألوان الأساسية (الأحمر ، الأخضر ، الأزرق) ، و كل خانة تحتوي (8) بيت أو (24) بيت بكل بيكسل [3] .

و تحدد الصورة عبر الأنترنت من خلال اعتبارات كمية و تقنية مثل الوزن الحجم ، الشكل ، التصميم ، الألوان ... و في غالب الأحوال فإن إنشاء صورة عبر الأنترنت يأخذ بعين الاعتبار الوزن الخفيف حتى يتم تحميل الصورة بأسرع وقت من أجل عدم الإطالة على المبحر في المواقع الالكترونية ، و كذا التصميم الجيد بالأشكال الواضحة و العناصر المتحركة و الألوان المناسبة ، و الخلفية المتوافقة مع مكونات الصورة من أجل وضوحها و جلب الانتباه إليها .

و قد تتعرض الصورة عبر الأنترنت للمعالجة الرقمية عن طريق عملية تزيينها و إدخال بعض الزخارف و الرسوم عليها ، أو حذفها لتظهر مختلفة عن الأصل . و المعالجة تعني أيضا التشفير الرقمي المناسب للصور و إيجاد الطرائق لمعالجة هذه البيانات الرقمية حتى تكون هذه الصور أو المعلومات التي تحملها الصور قابلة للاستعمال من قبل أجهزة أو وسائط أخرى .

وهناك برمجيات خاصة لإنشاء ومعالجة الصورة سواء من حيث التصميم الغرافي ، أو الرسم ، أو التلوين ، أو إضفاء الحركة على عناصر الصورة أو منح وصلات ربط بين الصورة وصور أخرى أو صفحات أو مواقع أخرى و هكذا .

ثانيا : السمات الاتصالية لصورة الأنترنت

تأخذ الصورة عبر الأنترنت سماتها من الخصائص الاتصالية للأنترنت التي تتميز بما يلي :

1- التفاعلية و المشاركة :

هو الاتصال في اتجاهين تتبادل فيه أطراف العملية الاتصالية الأدوار و

يكون لكل طرف فيها القدرة و الحرية في التأثير على عملية الاتصال في الوقت و المكان و الدرجة .. و هكذا فالمتعامل مع الصورة عبر الأنترنت يمكنه أن يقوم بتصميمها وإرسالها و تعديلها و استقبالها و رفضها و إلغائها كما يحلو له . فمتلقي الصورة أصبح مشاركا و مؤثرا في بناء عناصرها باختياراته المتنوعة ؛ و يصل به الأمر إلى أن يغير في ملامح و عناصر صور بأكملها إذا شاء و يضيف عليها ألوانا أو يعدلها و يتحكم في الإضاءة الخاصة بها ... و كأن المبحر في الأنترنت يتعدى تعامله مع الصورة إلى بنائها و توجيهها .

2- التزامنية و اللاتزامنية :

هو تجاوز وحدة الزمان لأنه يمكن إرسال و تلقي صور في أي وقت ، إما في الزمن الحقيقي مباشرة أين يكون الشخص أثناء عملية الإبحار أو في شكل غير تزامني يتلقاها عن طريق البريد الالكتروني مثلا ويطلع عليها عندما يفتح العلبة الخاصة بالرسائل ،لأن من مهمة الحاسوب الاستقبال و التخزين و إعادة الإرسال في أي وقت .

و قد يدخل في هذا الإطار سرعة تناقل الصورة عبر المواقع الالكترونية ؛ ففي أقل من ثانية يمكن أن يتم عرض صورة عبر الأنترنت يطلع عليها الناس في أنحاء العالم بأسره .

3- تجاوز وحدة المكان :

لا تحتاج الصورة المتداولة في المواقع الالكترونية لتلقيها إلى تواجد أطراف العملية الاتصالية في مكان واحد . بل يمكن تناقلها من مكان إلى آخر مهما تباعدت المسافات و هذا بفضل المرونة التي تتيحها الأنترنت . و حتى قابلية التوصيل بين الأجهزة الرقمية ساهم في إمكانية نقل الصورة من مكان إلى آخر بكل سهولة فمن الكاميرا إلى الحاسوب ، إلى التلفزيون أو الهاتف النقال و

العكس .

4- الجماهيرية و التشخيص :

تتعدد المواقع التي تقدم صورا لجماهير عامة في طابع الاتصال الجماهيري بما أن الأنترنت متاحة للجميع من خلال الصحف الالكترونية أو التلفزيونات عبر النت أو أفلام فيديو ...

كما أنها تتيح الصور بما يتوافق مع بعض الفئات بشكل فرعي عن طريق منتديات النقاش أو مواقع خاصة بالرياضيين أو النساء وهذا في إطار الاتصال الجمعي .

و قد تصل بعض المواقع في عرض صور بشكل شديد الخصوصية يصل إلى مستوى التفاصيل وفق لاهتمامات و تفضيلات و خصائص معرفية و حاجات فردية للمبحرين في الأنترنت ؛ فتبعث لهم بصور تحت الطلب في إطار الإعلان الالكتروني أو البيع على الخط أو في إطار إنجاز بحوث علمية أو حتى من أجل التسلية و الترفيه . و قد تخاطبه باسمه من خلال البريد الالكتروني ... وهذا ما يعطي أهمية للفردية و حتى لتشخيص أفراد بعينهم .

5- التنوع و التكامل : تعرف الصورة عبر الأنترنت تنوعا كبيرا في شكلها و حجمها . فالمواقع الالكترونية تشمل على الصورة الفوتوغرافية والكاريكاتورية ، والصور الثابتة والمتحركة ، والصورة الفيلمية عن طريق الفيديو ، وحتى الصورة الواقعية الحية الملتقطة خلال الاتصال بالكاميرا في المحادثة ؛ أين يمكن أن يظهر الشخص و هو جالس في بيته أو أمام مكتبه .

كما أن الصورة يمكن أن تظهر في أكثر من وسيلة مثل الحاسوب ، والهاتف النقال ، والكاميرا الرقمية ، والتلفزيون . و يمكن تخزينها وطبعها أو تحميلها و نقلها بين كل هذه الوسائل في إطار التكامل بينها .

ثالثا : جرائم الصورة الالكترونية

إن المواقع الالكترونية التي تحتوي على الصور هي من أكثر المواقع استقطابا من طرف المبحرين ، فالصورة عبر الأنترنت تحافظ على نفس الدلالات و الأهداف الاتصالية ، و ربما أكثر إذا كانت متحركة أو في شكل فيديو؛ حيث تستخدم الصورة عبرالأنترنت لتأدية عدة أغراض إعلامية و تعليمية وتربوية وتثقيفية وتجارية... فهي من الدعامات الشارحة و التوضيحية بما تحمله من خصائص اتصالية في نقل المعلومات على حد تعبير المثل : " صورة واحدة أفضل من ألف كلمة " .

لكن و على أهمية الصورة في جميع المجالات تقريبا فإنه يمكن استخدامها في العديد من الممارسات السلبية قد تصل إلى درجة الخطورة .

و من الاستخدامات السلبية للصورة عبر الأنترنت :

1 – **الصور الإباحية** :

تشتهر بعض مواقع الأنترنت بإباحية فاضحة ، بعرضها لصور خليعة ، عبر المجلات والأفلام الإلكترونية ؛ مما يمثل خطورة على جميع الأعمار، إذ تقحم الأطفال في عالم الجنس قبل الأوان ، و تثير غرائز المراهقين وتوجهها نحو الانحراف " وكما يعمل "جنس الأنترنت " على تكبير الصغار، يعمل كذلك على تطفيل الكبار يوحي لهم باجترار مراهقتهم و يوقع بهم في فخ النزعات النفسية التعويضية " [4] . و انتشر الجنس على الأنترنت بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ ؛ فأصبح على رأس قائمة تطبيقات تكنولوجيا الواقع الخائلي، التي تستبدل الجنس الحقيقي بوهم ممارسته عن بعد مع أجساد رقمية مجسمة كنوع من " أحلام اليقظة الرمزية "[5] ، دون مراعاة للقيم الإنسانية .

و فضلا عن المواقع الجنسية المتخصصة ؛ قد تلجأ المواقع العادية لعرض فقرات جنسية صحبة رسائلها التسويقية لجلب أكبرعدد ممكن من المتلقين. و تقدر نسبة غزو صورالجنس ، والدعارة لشبكة الأنترنت حسب البعض إلى (

80 %) [6] . و في خضم الترويج و الإعلان ، أصبح الاعتماد على مناظر العري الكلية ، أو الجزئية ، ومشاهد الجنس في الإعلان أمرا يكاد يكون طبيعيا ، من أجل جلب الاهتمام . وتعج مواقع الشبكة بأنماط لا متناهية من هذا القبيل ، و إن بدت نماذج الإعلانات التي تحمل صورا لتبادل القبل و الاحتضان ، أو عرض الملابس الداخلية في إطار خليع مثلا ، و كأنها أمور عادية فإن نماذج أخرى تظهر في حالات أكثر خلاعة ، باعتمادها على إثارة الغرائز.

ومن بين هذه الأنواع المخلة بالحياء والتي تمس بالآداب العامة ؛ يذكر شبكة " جرين نت " ، الخاصة بمجموعة من النساء المهتمات بالتكنولوجيا تتولى الإعلان عن منتجات شركتي " كومباك" و " ميكروسوفت" ؛ حيث تظهر واجهة الموقع في صورة إمرأة تستخدم شاشة كمبيوتر كمرآة لها .

وابتدعت هذه الشبكة جائزة تسمى" جائزة الخزي" ،لإثارة الجمهور المهتم بالصناعات التكنولوجية العالية بتقنية متطورة – حسب رأي مديرة الشبكة – و لعل تعويل الإعلان على المرأة كصورة يهدف إلى لفت الانتباه لأهمية ومشاركة المرأة ، في اعتقاد صاحبات الشبكة . و ذهبت الجائزة ذات مرة إلى شركة : " ليك سانغ انترناشيونال" على إعلان به – موديلا – تلحس شفتيها، و هي تقرأ : " ليس لدينا فتيات يابانيات صغيرات في هذه الفترة لكننا نبيع أكثر من (300) منتج تجيء مباشرة من هونج كونج ". و في إعلان آخر أصدرته " ميكروسوفت" أيضا ؛ يظهر رجلا يحتضن إمرأة عارية تقريبا .

بالإضافة إلى العديد من الإعلانات ، التي جعلت من هذه الشبكة محل جدل على مستوى الحكومات و الجمهور على حد سواء ؛ فقد تبين من استفتاء في هذا الشأن ، أن (70%) من الجمهور انتابته صدمة من هذه الإعلانات، و(66 %) على الأقل منه يصرون عن استيائهم الشديد لهذا الاستخدام السيء

للإعلان و الدعاية [7] .

وكشفت إحدى الدراسات أن هناك إقبالا كبيرا على زيارة المواقع الإباحية حيث ذكرت شركة (play boy) الإباحية و التي تصدر مجلة إباحية بنفس الاسم بأن(470) مليون زائر يزورون صفحاتها على شبكة الأنترنت أسبوعيا و أن هناك بعض الصفحات الإباحية المشابهة تستقبل أكثر من ربع مليون زائر يوميا . كما وجد أن أكثر من(80 %) من الصور المتداولة في المجموعات الإخبارية هي صور إباحية ، و أن أكثر من(20 %) من سكان الولايات المتحدة الأمريكية يزورون تلك الصفحات الإباحية ، حيث تبدأ الزيارة بهدف الفضول ثم يتطور الأمر فيما بعد إلى الإدمان على زيارة تلك المواقع ، و هو ما تستغله تلك المواقع في وضع رسوم يجب سدادها أولا قبل السماح بالدخول إلى الموقع و مشاهدة و تحميل ما يحتويه من ملفات الأفلام و الصور الإباحية ، مما يحقق لها أرباح خيالية [8] .

و على غرار الدول الغربية فإن تداول هذه الصور الفاضحة و متابعتها عبر المواقع الإباحية العربية في تزايد مستمر ؛ فقد تم حصر على موقع ياهو ما يقدر ب (171) موقع إباحي عربي يقدر عدد أعضائه من (3) إلى (8683) عضوا و العدد في ازدياد .. [9]

2- انتهاك الحياة الخاصة :

قد يختلف مفهوم الحياة الخاصة من بلد إلى بلد و من مجتمع إلى مجتمع و حتى من فرد إلى فرد ، لكن في آخر الأمر فكل شخص لديه الحق أن يحتفظ بأسرار و خصوصيات ليس من المفروض على العامة معرفتها إلا بإرادته . و هناك من يرى أن الحياة الخاصة و الحقوق الشخصية متطابقتان لأنهما يتضمنان : " حق الفرد في حماية اسمه و شرفه و اعتباره ومراسلاته و اتصالاته و حياته المهنية و العائلية وكل ما له تأثير على حياته الشخصية "

. [10]

و نظرا لإمكانات بعض المبحرين في استخدام الأنترنت على نطاق واسع و القدرة على اختراق مواقع بعض الجهات ، و بناء على اعتبارات عديدة هناك من يستغل صور خاصة لأشخاص مشهورين أو حتى عاديين بغرض انتهاك حرماتهم و التشهير بهم . و هناك من يستغل هذا النوع من الصور في تشويه سمعة الأشخاص و الابتزاز؛ مثل ما قام به أحد الأشخاص في دولة خليجية بإنشاء موقع على شبكة الأنترنت نشر فيه صورة لفتاة عارية مع صديقها و كان قد حصل على تلك الصور بعد التسلل إلى جهاز الحاسب الآلي الخاص بتلك الفتاة و نسخ منه تلك الصور و لما حاول ابتزازها جنسيا بتلك الصور و رفضت ؛ قام بإنشاء ذلك الموقع و نشر فيه تلك الصور مما أدى بالفتاة إلى أن تنتحر بعدما سببه لها من فضيحة [11] .

و هذه الحادثة ليست فريدة بل أن الصور أصبحت وسيلة ابتزاز في جميع المجتمعات و بمختلف الوسائل ، سيما أن التكنولوجيا الرقمية سمحت بتداول الصور عبر الوسائط الالكترونية بسهولة تامة ؛ حيث أصبح بالإمكان استخدام الكاميرات الصغيرة و الهواتف النقالة في التقاط صور الفتيات في الأعراس و الملاهي الليلية بألبسة شبه عارية و هن يرقصن أو في مناظر مخلة بالحياء ، ليتم عرض هذه الصور عبر الأنترنت أو الهواتف النقالة فيتم تداولها بين الأشخاص في كل مكان .

3- التزوير :

قد يطال الصورة تعديل و تصحيح بنسبة تتفاوت بين (1 %) و (100 %) و هذا التعديل يعود لخبرة المصمم و الهدف من هذا التعديل ، و إن كانت عملية تصحيح الصورة و تحسينها معروفة من السابق سواء من قبل التقاطها بتهيئة المكان و الأشخاص الذين يتم تصويرهم حتى تكون خالية من الشوائب أو ما

يشوه المنظر، أو أثناء الطبع أو التحميض أومن خلال تصحيح الألوان ... وقد زاد التفنن في هذا التعديل بفضل التكنولوجيات الحديثة في عالم التصوير الرقمي و الحواسيب .

لكن إن كان هذا التعديل من أجل تجاوز بعض الأخطاء أو التشوهات أو من أجل إضفاء لمسات جمالية دون تأثير في دلالة الصورة قد يكون مقبولا إلى حد ما ؛ فمحترفي الحاسوب يقومون بإدخال تعديلات و مناظر جديدة على الصور ، و هناك مواقع الكترونية متخصصة في ذلك من باب التسلية و الترفيه مثل موقع (www. Monoface.com) الذي يسمح للمبحر باللعب بالوجوه و تغيير ملامحها و إضافة عليها ما يغير في شكلها .

أما إذا طال التعديل الصورة إلى درجة تشويهها أو أن تكون مغايرة تماما عن الحقيقة ؛ فهنا تظهر حالات التزييف أو التزوير .

و قد يكون التزوير بقصد تشويه سمعة الأشخاص و الإساءة لهم ؛ و في هذا الصدد استعمل السياسيون الصور المزورة لدعم حظوظهم الانتخابية مستهدفين خصومهم ، كتلك الصورة المزورة التي انتشرت بقوة على صفحات الأنترنت و التي تظهر المرشح الرئاسي جون كيري على المسرح مع جين فوندا في العام 1970 م يتظاهران ضد حرب فيتنام و التي حتما شككت في ولائه للدولة و أثرت على حظوظه الانتخابية [12] .

4- انتحال شخصية المواقع :

تستغل الصور في الأنترنت في انتحال شخصية المواقع بدخول بعض الأشخاص إلى المواقع و حجبها و وضع مواقعهم الخاصة بدلا منه، و يحدث هذا في المواقع السياسية و الدينية لما تكون هناك خلافات و مشاكل بين أطراف و أقليات متصارعة . فكثيرا ما يدخل الاسرائليون على المواقع الفلسطينية لإلغاء الصفحة الرئيسية و وضع بدلا منها صورة العلم الإسرائيلي.

و العكس أيضا حيث يقوم الفلسطينيون بنفس العمل حيث يدخل الفلسطينيون على المواقع الإسرائيلية لإلغاء الصفحة الرئيسية لاستبدالها بصورة العلم الفلسطيني .

و قد تستغل الصور المزيفة و المضللة عبر الأنترنت أيضا من خلال المواقع المعادية من أجل عرض أفكار و آراء شخصية مغرضة من أجل الإساءة إلى دين من الأديان ، أو إلى بلد معين أو إلى مواقف قادته السياسيين أو إلى شخصيات دينية أو سياسية ...

5- القرصنة :

إن الصورة باعتبارها أحد مؤلفات المواد المنشورة عبر الأنترنت مثلها مثل مختلف البيانات ، تتعرض لعملية القرصنة ، وهي نوع جديد من أنواع الجرائم الالكترونية حيث يتم استخدام النسخ غير المشروع لنظم تشغيل ولبرامج الحاسب الآلي مما يؤدي إلى خسائر معتبرة لمنتجي هذه البرامج . و لم يعد النسخ مقصورا على آلات التصوير التقليدية ، بل أصبح النسخ رقميا الذي يمكن أن يمسح من خلالها ضوئيا و يخزن رقميا باستخدام النسخ عبر الليزر و أسلوب النسخ الالكتروستاتيكي الجاف . حيث يمكن بعد ذلك بثها في الشبكات و توسيعها و مسحها ضوئيا و إعادة طباعتها من خلال الكمبيوتر و طابعة عادية ، و قد تكون في بعض الحالات الأعمال المنسوخة أفضل نوعية من الأعمال الأصلية [13].

6 – الدعاية الالكترونية :

تعتبر الصور أحد الأساليب المستخدمة في مجال الدعاية عبر الأنترنت حيث تظهر مواقع إلكترونية تعمل على تشويه صورة الأعداء مثلما كان يفعل أثناء الحرب العالمية الثانية .

وهذا ما يظهر جليا في الحملات التي يشنها الدعاة الأمريكيون و الاسرائليون

على العرب و المسلمين ، من خلال مواقع عديدة تحمل صورا غير محايدة تدعو إلى إقامة المعبد على أنقاض المسجد الأقصى ، أو عرض لمجموعة من ألعاب الكمبيوتر بصور ترفيهية كنوع من التدريب على التخلص من الأعداء ، و تدور إحدى هذه الألعاب حول كيفية قتل الخونة من اليهود الذين باعوا الأرض المقدسة للفلسطينين أمثال" إسحاق رابين" و" شيمون بيريز" [14] .

و ظهر استخدام الصورة في الدعاية أيضا من خلال نشر المواقع الالكترونية صور مغرضة لأسامة بن لادن بعد أحداث تفجيرات 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية . و هذا التشويه طال صور الرئيس صدام حسين أيضا بإظهار رأسه مقطوعا و موضوعا في طبق يحمله الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن . و صورة الرئيس صدام أيضا و هو يرتدي ملابس (بابا نوال) يحمل كيس الهدايا على كتفه ...

هذه النماذج و غيرها من الصور تعبر عن إهانة العرب و المسلمين و استفزازهم ، و إبراز ضعفهم و الإيحاء بانهزاماتهم ، أو الترويج إلى أنهم برابرة مسؤولون عن الأحداث و الأعمال الإرهابية في العالم .

7- الإشاعة الالكترونية :

إن استخدام الصور بغرض نشر الشائعة بدوره موجود في الأنترنت . و لعل أهم مثال عن ذلك هو انتشار شائعة دينية بعرض بعض المواقع الالكترونية من خلال منتديات النقاش و البريد الالكتروني صورة تحت مسمى قبر الرسول ، و هي من اسمها تمثل قبر الرسول صلى الله عليه و سلم ، ليتم تصديق ذلك من طرف العديد من رواد هاته المواقع و هناك من المسلمين من قام بطبعها و تعليقها في منزله أو في مجلسه للتبرك بها . و قد قام أحد الأئمة من تفنيد ذلك عن طريق الأنترنت بإبراز الصورة المزعومة من جوانب عدة و بتقديم حجج كثيرة ، ليبرهن على أن هذه الصورة ليست لقبر النبي عليه الصلاة و

السلام ، بل هي قبر " جلال الدين الرومي" أحد الصوفيين المشهورين الذي أنشأ الطريقة المولوية في تركيا و توفي عام 1273 م [15] .

و في مجال السياسة و في أعقاب تفجيرات 11 سبتمبر تم اختلاق عدة صور تم تداولها عبر البريد الالكتروني و غرف الدردشة ، يذكر على سبيل المثال صورة شخص التقطت قبل ثوان من حادث تصادم إحدى الطائرات بالبرج الأول و يبدو فيها السائح مبتسما فوق سطح مركز التجارة العالمي و في الخلفية طائرة على وشك الاصطدام بالبرج . لكن و لتحليل هذه الشائعة طرحت عدة أسئلة أهمها لماذا ظهرت الصورة بثبات رغم أن ملتقطها فوق برج و تقابله طائرة في طريقها إلى الاصطدام به فمن المفروض أن يصاب بالذعر ، و كيف ظلت الكاميرا سليمة بعد الانفجار المروع الذي حدث ، و لماذا لم تظهر هذه الصورة في وسائل الإعلام الأخرى ؟ [16]

رابعا : معوقات حماية الصورة عبر الأنترنت

إن الممارسات السلبية التي تتعرض لها الصورة عبر الأنترنت أو التي تكون هي سببا فيها تندرج ضمن الجرائم الالكترونية التي لا تعرف الحدود الجغرافية ، والتي تتميز بخصائص مغايرة لخصائص الجرائم التقليدية . حيث ترتكب جرائم العصر الإلكتروني بوجه جديد ، سمته بعد الجاني عن مسرح الجريمة . فشبكة الأنترنت أصبحت وسطا ممتازا لالتقاط الضحايا ، وممارسة ضدهم أشكال متنوعة من الممارسات السلبية باستغلال الصورة من قبل مجرمين ، قلّما يتم ضبطهم ، بسبب عدة عوامل منها :

1- صعوبة تحديد المسؤولية :

إن البحث عن مرتكب الجريمة عبرالأنترنت ، و إنساب المسؤولية إليه أمر صعب للغاية من الناحية العملية ، بسبب تعدد الأطراف القائمة على الشبكة ، و الأعداد الهائلة المستخدمة لها .

فقد يكون مجرمو الأنترنت ينتمون إلى إحدى هاته الفئات :

أ/ **الأشخاص العاديين** : مثل القراصنة ، المخادعون ، لصوص نظم المعلومات ، المتطرفون من ذوي المثل العليا ، الجمعيات و الجماعات الموازية ... و يلجأ هؤلاء إلى ارتكاب عملياتهم الإجرامية على العموم ، بدافع التعلم أوالتسلية ، أوالتحدي ، أوحب إظهار التفوق والبراعة. كما قد تحركهم غايات السعي إلى الربح ، والانتقام .

ب/ الأوساط المهنية : تتمثل في الأشخاص المهنيين المتدخلين في خدمة الأنترنت الذين يقومون بتشغيل أجهزة تخزين المعلومات ، وبثها، و عرضها ؛ فهم الوسطاء بين طالب الخدمة و الشبكة . و ينشط في مجال الوساطة العديد من الأطراف مثل متعهد الوصول ، متعهد الإيواء ، مورد المعلومات ، متعهد الخدمات .

و عدد الوسطاء لا يتوقف عند هذا الحد ؛ فهناك العديد منهم مثل : ناقلي المعلومات ، و مؤلفي الرسائل وغيرهم . و كثرة هؤلاء الأطراف وتشعب مهامهم تجعل مسؤولية ارتكاب الجريمة المعلوماتية الخاصة بالصورة تتفرق بينهم .

2- المعوقات التقنية :

يبدي مجرمو الأنترنت رغبة جامحة في قهر التقنية ، والتفوق على نظم حمايتها بعيدا عن إطار الشبهات ، سيما أن البيئة التكنولوجية الجديدة اختفت فيها معالم الجريمة فالجاني بعيد عن الضحية ، و الأدلة الملموسة منعدمة في غالب الأحيان ؛ بما أنها لا تعدو أن تكون بعض البيانات والرموز المتلاعب فيها عن بعد ، وحتى إن وجدت في وقت معين ؛ فهي سهلة المحو والتدمير. كما يستطيع المجرم المعلوماتي إعاقة الوصول إلى دليل الجريمة ؛ باتخاذ مجموعة من التدابير الأمنية ، كاستخدام كلمة السر، أوترميز المعلومات ،

لمنع الإطلاع عليها من قبل الجهات المكلفة بالتحقيق .

و السؤال المهم أيضا هو كيفية التعامل مع الصورة كدليل جنائي ؛ فالقليل جدا من القضاة حول العالم يطلبون التأكد من أن الصورة الرقمية التي بين أيديهم صحيحة أم لا و ذلك لصعوبة التعرف إلى الصورة المزيفة ، وعدم وجود مؤسسة ثابتة ترعى هذا الاختصاص لتتبناه أو تطوره . سيما أن هناك حالات كثيرة لا تكفي فيها العين المجردة للكشف عن زيف الصورة بل يجب اعتماد طرق معقدة تستند إلى علوم الكمبيوتر و الحسابات الرياضية و التي لا يعرفها إلا الخبراء المختصون .

و رغم بعض الجهود لفهم تكوين الصورة الرقمية و إمكانية الكشف عنها ؛ يعمل مزورو الصور على اختراع اكتشافات أخرى و طرق تزوير جديدة لتزيد الاختراعات التكنولوجية الحديثة في انتشار الجريمة المعلوماتية .

3- **المعوقات القانونية :**

لا يوجد قانون دولي موحد يجرم التحايل والانتهاكات عبرالأنترنت ؛ فطبيعة التعامل عبرالشبكة العابرة للقارات ، لا تتلاءم ومحلية القوانين الخاصة بكل دولة أو إقليم معين ، بما أن الانفصال الجغرافي ، والسياسي وكذا الحضاري ؛ يؤثر بطبيعة الحال في اختلاف الرؤى والأحكام ، والتشريعات . فالإباحية مثلا المنبوذة والممنوعة في بعض المجتمعات ؛ هي من بين القضايا الأساسية المرغوب فيها والمدافع عنها في الغرب ، بل وتدخل في إطار حرية التعبير المكفولة قانونا .

و الاختلاف في هذا الشأن يكمن حتى في الأوساط الغربية نفسها، إذ أن الحكومة الأمريكية – التي تسمح في المادة الأولى من الدستور المتعلقة بحرية التعبير بعرض البورنوغرافيا – تعتبر أن الحكومة الفرنسية جد متطرفة فيما يتعلق بهذه القضية [17] .

خامسا : الحماية التكنولوجية والتشريعية للصورة عبر الأنترنت

باعتبار الصورة تندرج ضمن مكونات الأنترنت ؛ فيمكن التطرق إلى المحاولات العديدة في تكريس الأمن للأنترنت بصفة عامة و الصورة بصفة خاصة ، حيث يذكر :

1- الحماية التقنية :

يمكن اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية، لتكون المعلومات، والبيانات و الصور في مأمن من العبث و الانتهاك ، بالاعتماد على مجموعة من الوسائل الحمائية ، مثل برامج الحماية ، التشفير. أوأي اختراعات أخرى .

ففي مجال التزوير مثلا لا يزال العديد من علماء الكمبيوتر المهتمين بمجال الكشف عن الصور المزورة متفائلين و يرون أن تزوير الصور الرقمية ما زال عملا جديدا نسبيا ، و لا يزال ممكنا تطوير تقنيات جديدة على التوازي مع التكنولوجيا تكشف الصور المزورة . و تشجع العديد من الصحف العالمية و المحاكم علماء الكمبيوتر والمختصين على تفعيل هذا العلم بشكل مهني أفضل ، بحيث يكون له فصول دراسية على مستوى الجامعات و المدارس [18] .

2- التنظيمات التشريعية :

إن التفكير في سن قواعد قانونية تنظم استخدام الأنترنت ، بات أمرا محتوما، سيما أن هذه الوسيلة أطلت على العالم في ظل غياب قانون موحد يقوم بتسييرها ؛ إلا ما كانت تحتكم إليه عرفيا ، بما يسمى بـ(la Netiquette) ، وهي كلمة تجمع بين مصطلحي : (Ethique) تعني أخلاقيات ، و (Net) تعني الشبكة ؛ أي : (Ethique du Net) [19] .

و هو قانون ذاتي متفق عليه مسبقا من قبل أطراف مجتمع افتراضي معين لتنظيم علاقاته عبر موقع ما . لكن هذه الطريقة في تنظيم التعاملات عبر

الشبكة ، تبقى غير ذات فائدة عامة، بما أنها لا تعني إلا أولئك المتفقين عليها، والخاضعين لبنودها ؛ لذا ظهرت الكثير من المحاولات من قبل بعض الدول ، و التنظيمات و الهيآت العالمية لتنصيب بعض القواعد القانونية يحتكم إليها في بعض المجالات مثل :

أ/ حماية الصورة باعتبارها ملكية فكرية : تعتبر الإبداعات الفكرية والفنية (مثل: الصور، الرسومات ، الصور المتحركة ، الموسيقى ، نصوص الأغاني...) أعمالا محمية بواسطة القانون ، مادامت تنتسب لشخص معين ؛ فلا يمكن إعادة إنتاجها، أو ترجمتها أو نشرها على الأنترنت دون إذن صاحبها إذا كان حيا ، أو ذويه ، أو ذوي الصلة بعمله إذا كان ميتا ؛ وفي هذا الشأن صادق الكونجرس الأمريكي بتاريخ 16 ديسمبر1997م على قانون العقوبات المعروف بـ: (No Electronic Theft Act) ، الذي يتم بموجبه تسليط عقوبات ، تتراوح بين الغرامة ، والسجن على من يقوم بإعادة الإنتاج أو التوزيع الإلكتروني لتسجيلات ، أو نسخ من أعمال محمية بقوانين حقوق المؤلف .[20]

و على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تم إبرام عدة معاهدات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية أوربيا و عربيا مثل معاهدة " تريبس " عام 1994 م و معاهدة " الويبو " عام 1996 م و قانون حماية الملكية الفكرية الصادر بدولة الامارات العربية المتحدة عام 1992 م ، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية و الكويت . و اشتركت هذه المعاهدات و القوانين على العموم في ضرورة حماية المصنفات الأدبية و الفنية و الفكرية منها برامج الكمبيوتر من أي تقليد أو بيع أو إيجار أو توزيع أو نسخ من غير إذن من مالك الحق. مع فرض عقوبات دولية ومحلية رادعة على المخالفين [21] .

و يقول بعض الخبراء أنه في خلال 5 أو 10 سنوات من الآن ستوجد هيآت

مختصة و منتشرة على شكل واسع تصادق على الصور الرقمية و خلافها ، بحيث تحتاج المؤسسات الرسمية إلى التنسيق مع هذه الهيآت قبل أن توافق على نشر أو استعمال أي صورة رقمية ، بالإضافة إلى تعميم قوانين صارمة تدين مزوري الصور و تجرم فعلهم [22] .

ب/ حماية القصّر : خلال مراجعة قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية الأمريكي عام 1996 م ، أصدرت السلطات المعنية نصا سمي بـ" عقد أخلاقيات الاتصال " (Communication Décency Act-CDA-) يجرم الأفعال المخلة بالحياء المذكورة فيمايلي : " إن إرسال أو وضع تحت تصرف شخص أقل من 18 سنة أي تعليق، طلب إيحاء، اقتراح، صورة ، أواتصال آخر يصف أو يصرح بأسلوب علني جارح عن ممارسات جنسية أو لواطية " بغرامة تصل إلى (250000) دولار وسنتين سجن[23] . ولقي هذا القرار اعتراضا شديدا من قبل بعض الجمعيات المدافعة عن حرية التعبير وبعض الناشرين ، وموردي الأنترنت ، وكثرت الاحتجاجات حوله حتى ألغي و اعتبر أنه غير مؤسس . وحاول الكونجرس ، سنة 1998 م مرة أخرى المصادقة على قانون : " عقد حماية الأطفال على الخط " (Child on line protection Act) بهدف تنقية الأنترنت ، باستعمال مصفاة تحمي القصرالأقل من 18 سنة من الصور، أو النصوص الخطيرة لكن لقي هذا القانون نفس المصير .

و في جانفي 1999 م ، أعلن البرلمان و مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي تبنيه لمخطط من أجل تحسين محتوى الشبكة ، مع الأخذ بعين الاعتبار اتجاهه العنفي أوالجنسي وضرورة تطوير أنظمة التنقية [24] . و في نفس السياق عقد المؤتمر الدولي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عام 1999 م بفيينا نتيجة ظهور الإباحية من خلال عرض أفلام و صور خليعة عبر المواقع و غرف الدردشة و البريد الالكتروني ... منها ما يتعلق بالأطفال القاصرين . أكد

المؤتمر على ضرورة تدعيم التعاون الدولي في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الأنترنت من خلال عدة توصيات :

- تشجيع وضع قواعد للسلوك لمزودي خدمة الأنترنت
- تشجيع إنشاء خطوط للإبلاغ عن المواقع الإباحية للأطفال
- تدخل المشرع الوطني لتجريم التجارة الجنسية على الأنترنت
- إنشاء وحدات خاصة لمكافحة هذه الجرائم
- اعتبار الحيازة العمدية لصور الأطفال و إنتاج و توزيع و استيراد و تصدير ونقل صورالأطفال الإباحية والإعلان عنها بطريق الكمبيوتر أو وسائل التخزين الالكتروني من الجرائم المعاقب عليها [25] .

وفي الخامس من شهر ديسمبر 2002 م ، وافق الرئيس الأمريكي" جورج والكر بوش" على إنشاء اسم دومين موجه للأطفال ، حيث يتم من خلاله تجمع مواقع الصغار ("les sites en " kids) بارتباطها ببعضها البعض في شكل حلقة مغلقة ، يستطيع الأباء ترك أولادهم يسبحون بها بطمأنينة و راحة بال [26] .

ج/ حماية الحياة الخاصة : إن احترام الحياة الخاصة و عدم انتهاكها من خلال صور الأنترنت عرفت اهتماما في التشريعات الغربية ، حيث يعتبر القانون الفرنسي مثلا أن الحق في الصورة محمي من خلال المادة التاسعة من القانون المدني . كما أن نشر صورة شخص سواء عن طريق الأنترنت أو عن طريق واسطة أخرى يخضع إلى ترخيص الشخص المعني إن كان حيا أو من أقاربه إن كان ميتا . و بالنسبة للقصر فتوكل مهمة الترخيص للأبوين و قد يشاركهما الطفل في الرأي إن كان متمتعا بقوة التمييز . ومن الأفضل الاعتماد على الترخيص المكتوب [27] .

د/ التنظيم القانوني لنشاط الوسطاء :

صدر عن الاتحاد الأوربي التوجه رقم(31/2000) بتاريخ الثامن من جوان 2000 م ، وتضمنت المادة (40) منه ضرورة توحيد المعاملة القانونية بالنسبة لمسؤولية الوسطاء الذين يقدمون خدمة الأنترنت ، و كذا التزام الدول الأعضاء بمجموعة من الوسائل السريعة و الفعالة ، لمنع الأنشطة غير المشروعة لهؤلاء [28] . و حملت التشريعات الوسطاء مسؤولية عرض مواد تعد مخلة بالآداب و الأخلاق العامة لكن هذه الإدانة قد تختلف من بلد ، فما يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون في بلد ما هي ليس كذلك في بلد آخر .

إلى جانب هذه المحاولات توحدت جهود دول العالم لمكافحة الجرائم الالكترونية من خلال :

1- المعاهدات الدولية :

تعد المعاهدات الدولية هي الأساس الذي يرتكز عليه التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية . ومن المعاهدات التي عقدت يذكر المعاهدة الأوربية لمكافحة جرائم الأنترنت ، حيث وقعت اللجنة الخاصة المعنية بقضايا الجريمة بتكليف من المجلس الأوربي على المسودة النهائية لمعاهدة شاملة تهدف لمساعدة البلدان في مكافحة جرائم الأنترنت . وتسعى الاتفاقية على إلزام الدول الموقعة عليها بسن الحد الأدنى من القوانين الضرورية للتعامل مع جرائم التقنية العالية ، بما في ذلك الدخول غير المصرح به إلى شبكة ما ، و التلاعب بالبيانات ، و جرائم الاحتيال و التزوير و التي لها صلة بالكمبيوتر ، و صور القاصرين ، الإباحية وانتهاكات حقوق النسخ الرقمي .

2- استحداث هيآت لملاحقة مرتكبي الجريمة الالكترونية :

استحدثت الصين – على غرارالدول الغربية – شرطة مخصصة لملاحقة الاختراقات الإلكترونية حيث أسس أول إقليم صيني أول وحدة بوليسية

متخصصة لمراقبة استخدام شبكة الأنترنت [29] ، و أغلقت السلطات في هذا البلد، مع نهاية عام 2004 م ، الآلاف من مقاهي الأنترنت ، كما فرضت غرامات على أصحابها بدعوى ارتكاب بعض التجاوزات ؛ حيث قام المحققون بتفتيش(1,9) مليون مقهى للأنترنت التي تسمح للأطفال بألعاب الفيديو العنيفة (المدرجة ضمن المصنفات المؤذية لأخلاق العامة على غرار الجنس) ، وأسفرت هذه التحقيقات عن غلق (1600) مقهى للأنترنت بصفة دائمة ، وإيقاف عمل (000 18) مقهى آخر حتى إجراء التعديلات [30] .

و في إطار محاربة الجريمة دائما، تمكنت الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية وعشرة دول أخرى* خلال شهر أفريل سنة 2004 م ، من مصادرة (200) حاسب شخصي، في حملات شنت على القرصنة المنظمة على الأفلام ، والألعاب، و الموسيقى و البرمجيات على شبكة الأنترنت ، و التي تتسبب للفنانين والموزعين في خسائر بمئات الملايين من الدولارات ، بما أن هذه المنظمات الكبرى المختصة في مجال القرصنة تعمل على توزيع الأفلام ، والأغاني ، والألعاب ، ربما حتى قبل أن تطرح في الأسواق . وتم خلال هذه الحملات مصادرة (30) حاسبا ؛ كان يستخدم ضمن شبكة تخزين ، و توزيع المواد المقرصنة ، كان يحتوي أحدها على(65000) عنوان . ولقيت هذه الحملات ترحيبا كبيرا من قبل شركات صناعات الترفيه والبرمجيات التي طالما طالبت هيآت تنفيذ القوانين باتخاذ موقف قوي ضد القرصنة على الأنترنت [31] .

خاتمة :

إن الممارسات السلبية التي برزت من بعض استخدامات الأنترنت ،سيما في مجال الصورة ؛ جعلت المختصين يحرصون على توفير أنظمة الأمان لهذه الشبكة من خلال المحاولات التشريعية والابتكارات الوقائية ، والبرامج

المستحدثة ؛ حيث تعزز ميدان الاتصال بوسائل مطمئنة ومشجعة على التمسك بهذا الاختراع ، و التفاؤل بآفاقه الأمنية المستقبلية ، التي مافتئت تتوسع يوما بعد يوم ، بفضل التوجه نحو الاستخدام الآمن للشبكة ؛ فأصبح مستخدم الشبكة يلتزم ببعض الاحتياطات الضرورية في النواحي التقنية لتجنب أية مخاطر. و أصبح أيضا على دراية بوجود ضوابط و قوانين يمكن أن تحميه .

لكن إصرار مجرمي الانترنت و قدراتهم على التحكم في التقنية يجعل الصورة على غرار البيانات الأخرى ليست في مأمن من مخاطر الجريمة الالكترونية ، و قد يتم استغلالها في ممارسات سلبية تعمل على تدمير الأشخاص و المجتمعات ... لكن و بغض النظر عن هذه التجاوزات التي لا تنم إلا على تصرفات بعض الأشخاص المستهترين أو غير الواعين بنتائج أفعالهم ، و مهما كان الغرض من استخدامات الصورة عبر الأنترنت فإنها تبقى من أبرز الوسائل التوضيحية التي تستخدمها هاته الوسيلة و لا يمكن بحال من الأحوال تصور صفحات الويب بدون صورة .

الهوامش و المراجع :

[1] شفيق حسنين : الإعلام الالكتروني بين التفاعلية و الرقمية ، الطبعة الثانية ، رحمة برس ، د.م ، 2007 ، ص: 147

[2] نفس المرجع ، ص: 151

[3] www.Ar.wikipedia.org 2009/04/ 23 : تاريخ الولوج

[4] علي ، نبيل : الثقافة العربية وعصر المعلومات: سلسلة عالم المعرفة ، (سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب) ، الكويت .2001 ، ص :411 .

[5] نفس المرجع ، ص : 412 .

[6] محمد لعقاب : الأنترنت و عصر ثورة المعلومات ، الطبعة الأولى ، دار هومة ، الجزائر. 1999 ، ص : 101 .

[7] عبد الفتاح بيومي حجازي : النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية الكتاب الأول : نظام التجارة الإلكترونية و حمايتها مدنيا ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية . 2002 ، ص ص : 141، 142 .

[8] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي : جرائم الأنترنت و الحاسب الآلي و وسائل مكافحتها ، الطبعة الثانية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية 2006 ، ص: 31 .

[9] نفس المرجع، ص: 32

[10] فتوح الشاذلي ، عفيفي كامل عفيفي: جرائم الكمبيوتر و حقوق المؤلف و المصنفات الفنية و دور الشرطة و القانون ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2003 ، ص: 265

[11] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي : م، س، ذ ، ص: 36 تاريخ الولوج 2009/04/22 www.alkhaleej.co.ae [12]

[13] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي : م، س ، ذ ، ص: 104

[14] شفيق حسنين : م.س.ذ، ص :247

[15] www.ebnmasr.net

[16] شفيق حسنين : م ، س، ذ ، ص: 262

[17] محمد لعقاب: م. س. ذ ، ص :61

[18] www.alkhaleej.co.ae. تاريخ الولوج 2009/04/22

[19] de Serge GUINCHARD, Michelle HARICHAUX , Renaud TOURDONNET : Internet pour le droit: connexion – Recherche - **droit** , 2 e édition , Montchrestien, Paris . 2001 .p : 273 .

[20] Francis BALLE : **Média et Société** , 9 e édition Montchrestien , Paris . 1999 .p: 330 .

[21] منير محمد الجنبيهي ، ممدوح محمد الجنبيهي : مرجع سبق ذكره ، ص ص : 201-209

تاريخ الولوج 2009/04/22

[22] www.alkhaleej.co.ae

[23] André BERTRAND , Thierry PIETTE COUDOL : **Internet et le droit** , 1 e édition , éditions DAHLAB , Alger .1999, p : 69 .

[24] Francis BALLE : Op .cit ,p : 331 .

[25] محمد أمين الشوابكة: جرائم الحاسوب والأنترنت: الجريمة المعلوماتية الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، عمان ، 2007 ، ص ص: 117، 118

[26] تاريخ " l'actualité juridique de décembre de Murielle Cahen " الولوج :www.abc–NetMarketing 2008/11/20

[27] www.ac-nancy-metz.fr تاريخ الولوج : 23 / 04 /2009

[28] عبدالفتاح بيومي حجازي:النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية:الكتاب الثاني: الحماية الجنائية لنظام التجارة الإلكترونية ، الطبعة

الأولى، دارالفكرالجامعي،الإسكندرية ،2002 ، ص ص:113 ،114

[29] عبد الفتاح بيومي حجازي: النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية الكتاب الأول : نظام التجارة الإلكترونية و حمايتها مدنيا ، م. س. ذ، ص: 85 .

[30] أسرة التحرير: " غلق 1600 مقهى للأنترنت بالصين " ، جريدة **الخبر** العدد : 4238 ، 08 نوفمبر 2004 ، ص : 7 .

* تمت هذه الحملات في الولايات المتحدة الأمريكية ، و عشر دول أخرى هي : بلجيكا ، بريطانيا ، الدانمارك ، فرنسا ، ألمانيا ، المجر ، إسرائيل ، هولندا ، سنغافورة ، و السويد . وهذا من قبل العملاء في مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكي و عملاء هذه الدول ، و ذلك بتنفيذ مئة و عشرين بحثا متزامنا في (27) ولاية أمريكية و العشر دول .

[31] أسرة التحرير : " يتسببون في خسائر بملايين الدولارات : حملة دولية ضد قراصنة الأنترنت "، جريدة **الخبر** ، العدد : 4070 ، 25 أفريل 2004 ، ص : 13 .